نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)

في المشروعات العامة

(دراسة ميدانية على قطاع المقاولات المصري)

عادل محمد عبد الرحمن(*)

الإطار العام للدراسة:

- مقدمة:

تهتم دول العالم، المتقدم منها والنامي، اهتمامًا كبيرًا بإنشاء المشروعات العامة، وتوجه لها الكثير من مواردها المالية، وتجند قواها البشرية لدعم هذه الأعمال من خلال أجهزتها الحكومية كالوزارات والمحافظات الممثلة في الهيئات والمؤسسات العامة والقومية.

وقد اتبعت الدول العديد من الطرق والأساليب التي تنظم عملية إسناد هذه المشروعات إلى شركات المقاولات لتنفيذها تحت إشراف أجهزتها الحكومية، وتركت لها سياساتها الإدارية وأساليب تقييمها ومراجعتها لبرامج التنفيذ تحت إشرافها.

ومن هنا كان لزامًا على الدولة بناء استراتيجيات جديدة لإنجاز هذه المشروعات العامة؛ إما بالإصلاح الإداري، أو الخصخصة، أو بناء استراتيجية لشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، مما يحقق مجموعة من المكاسب، أهمها:

(*) أستاذ مساعد، قسم الإدارة العامة والمحلية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، فرع أسيوط، جمهورية مصر العربية.

- معالجة قصور التمويل الحكومي.
- رفع كفاءة تشغيل المرافق العامة.
- إدخال المزيد من صور التكنولوجيا الحديثة.

وبالرغم من تعدد صور العقود التي يمكن من خلالها إدارة المشروعات العامة، إلا أن الدراسة اختارت نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، بوصفه من أكثر العقود فاعلية في تطوير سياسات الإصلاح الهيكلي داخل المؤسسات العامة.

- **المشكلة البحثية:**

يعتبر نظام البناء والتشغيل الذي تقام من خلاله المشروعات العامة، هو المسؤول الأساس عن مدى كفاءة هذه المشروعات وفاعليتها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

ويمكن التعرف على المشكلة البحثية من خلال رصد الدراسة لأهم التحديات التي تواجه المشروعات العامة، وهي:

- عجز التمويل الحكومي عند تنفيذ المشروعات العامة.
- تضخم مشكلة البطالة نتيجة وإيقاف الكثير من المشروعات العامة.
- عدم معرفة الرأي العام بماهية نظام الـ (B.O.T).

وتكمن المشكلة البحثية في عدم وجود التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات العامة، مما أدى إلى:

١- **بالنسبة للمشروعات الجديدة:** إحجام الدولة عن تنفيذ الكثير من المشروعات المهمة والضرورية.

٢- **بالنسبة للمشروعات تحت التنفيذ:** عدم قدرة شركات المقاولات على إنهاء تنفيذ المشروعات العامة المسندة إليها في المواعيد المقررة.

٣- **بالنسبة للمشروعات القائمة:** عدم قدرة الدولة على إجراء الصيانة أو الإحلال والتجديد لهذه المشروعات.

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في «عدم فاعلية الإدارة الحكومية في بناء المشروعات العامة وتشغيلها، وضرورة تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إدارة هذه المشروعات من خلال العديد من أنظمة التعاقد، وخاصة عقود الـ (B.O.T)».

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

١- التعرف على المفاهيم والأنواع المختلفة لعقود (B.O.T)؛ نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية في المشروعات العامة.

٢- تحليل مزايا عقود الـ (B.O.T) وعيوبها لكل من الحكومة والمستثمر.

٣- اقتراح بعض التوصيات الضرورية لمعالجة المشكلات التي تواجه عقود الـ (B.O.T).

- **فروض الدراسة:**

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المشروعات العامة من خلال الـ (B.O.T) وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توعية الرأي العام ومدى قبول شراكة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام الـ (B.O.T).

- **أهمية الدراسة:**

١- **الأهمية العلمية:** تساعد الدراسة على إضافة بعض المعلومات إلى المكتبة العلمية بخصوص تطبيق نظام الـ (B.O.T) وكيفية التعامل مع مشكلات هذا النظام من خلال تحليل الأسباب ووضع طرق المعالجة.

٢- **الأهمية العملية:** تساعد الدراسة على رفع كفاءة أداء الإدارات المتخصصة بأعمال الطرح والإسناد لأعمال المقاولات، ومواكبة التطور في نظم التعاقد من خلال الـ (B.O.T)، كما تساعد الدراسة على رفع كفاءة المشروعات العامة وجودتها.

- **منهجية الدراسة:**

تقوم الدراسة على مدخلين متكاملين، هما:

أولًا- المدخل التحليلي: حيث تقوم الدراسة بوصف الظاهرة وتحليلها من خلال الدراسة المكتبية والاطلاع على مختلف الكتب والمراجع والمصادر المتصلة بموضوع الدراسة.

ثانيًا- مدخل دراسة الحالة: حيث تعتمد الدراسة في جانبها التطبيقي على إعداد استمارة استبانة لاستطلاع رأي مفردات البحث من خلال الأسئلة الواردة بها لإثبات مدى صحة الفروض التي تطرحها الدراسة.

- **مجتمع الدراسة وعينتها:**

مجتمع الدراسة: ويتمثل في الجهات المعنية بأعمال الإشراف والمتابعة والتنفيذ لأعمال المقاولات للمشروعات العامة بالدولة، وهي:

- المسؤولون في شركات المقاولات (الجهة المنفذة للمشروعات العامة).
- المسؤولون في الأجهزة والهيئات الحكومية (الجهة مالكة المشروع).

عينة الدراسة: نظرًا لصعوبة استخدام الحصر الشامل لكل المسؤولين في شركات المقاولات محل الدراسة، وكذلك للمسؤولين في الأجهزة والهيئات الحكومية المالكة للمشروع، فقد حددت الدراسة حجم العينة على أساس ٥٠٪ من الحجم الكلي للمجتمع، وهي أعلى نسبة يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم العينة، وبالتالي تبين أن حجم العينة بالنسبة للمسؤولين في الشركات هي ١٦٦ مفردة، وحجم العينة بالنسبة للمسؤولين في الأجهزة والهيئات الحكومية هي ٨٦ مفردة، وكان إجمالي الاستجابة في العينة الأولى ٩٠ مفردة، بنسبة ٥٤,٢٠٪، وإجمالي الاستجابة في العينة الثانية ٥٠ مفردة، بنسبة ٥٨,١٣٪.

جدول رقم (١)

نسبة استجابة مفردات عينة الدراسة من المسؤولين في شركات المقاولات محل الدراسة

م	اسم الجهة	عدد الاستقصاءات التي تم توزيعها	عدد الاستقصاءات التي تم تجميعها	نسبة استجابة العينة ٪
١	المسؤولون في شركة النصر العامة للمقاولات (حسن محمد علام)	٧٥	٣٦	٢١,٦٩
٢	المسؤولون في شركة المقاولون العرب (عثمان أحمد عثمان وشركاه)	٣٠	١٧	١٠,٢٤
٣	المسؤولون في شركة المقاولات المصرية (مختار إبراهيم)	٤	٢	١,٢٠
٤	المسؤولون في الشركة العامة للإنشاءات (رولان)	٩	٨	٤,٨٢
٥	المسؤولون في شركة النيل العامة لإنشاء الطرق	٦	٤	٢,٤١
٦	المسؤولون في الشركة المصرية للري والصرف والإنشاءات المدنية	١١	٦	٣,٦١

م	اسم الجهة	عدد الاستقصاءات التي تم توزيعها	عدد الاستقصاءات التي تم تجميعها	نسبة استجابة العينة ٪
٧	المسؤولون في شركة مصر للمشروعات الميكانيكية والكهربائية (كهروميكا)	٤	٢	١,٢٠
٨	المسؤولون في شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجيت)	٩	٥	٣,٠١
٩	المسؤولون في شركة النصر للمباني والإنشاءات (إيجيكو)	٨	٤	٢,٤١
١٠	المسؤولون في الشركة السعودية المصرية للمقاولات	٧	٤	٢,٤١
١١	المسؤولون في شركة بناء إدارة المشروعات	٣	٢	١,٢٠
	الإجمالي	١٦٦	٩٠	٥٤,٢٠

المصدر: إعداد الباحث.

جدول رقم (٢)

نسبة استجابة مفردات عينة الدراسة من المسؤولين في الأجهزة والهيئات الحكومية محل الدراسة

م	اسم الجهة	عدد الاستقصاءات التي تم توزيعها	عدد الاستقصاءات التي تم تجميعها	نسبة استجابة العينة ٪
١	المسؤولون في الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي	٢٧	١٥	١٧,٤٤
٢	المسؤولون في الهيئة العامة للطرق والكباري بأسيوط	٢١	١١	١٢,٧٩

م	اسم الجهة	عدد الاستقصاءات التي تم توزيعها	عدد الاستقصاءات التي تم تجميعها	نسبة استجابة العينة ٪
٣	المسؤولون في جهاز تنمية مدينة أسيوط الجديدة	١٨	١٢	١٣,٩٥
٤	المسؤولون في مديرية الإسكان والمرافق بأسيوط	١٣	٨	٩,٣٠
٥	المسؤولون في وزارة الموارد المائية والري (الإدارة المركزية للموارد المائية والري بمحافظة أسيوط)	٧	٤	٤,٦٥
	الإجمالي	٨٦	٥٠	٪٥٨,١٣

المصدر: إعداد الباحث.

- **أسلوب تحليل البيانات:**

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية للتحقق من صحة الفروض:

١- أسلوب تحديد الأسئلة الخاصة بكل متغير داخل الفرض على مستوى قائمة الاستقصاء الخاصة بالمسؤولين في شركات المقاولات (المنفذة للمشروع)، والمسؤولين في الجهات الحكومية (مالكة المشروع).

٢- أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي مثل التكرارات والنسب المئوية؛ بغرض وصف خصائص مجتمع الدراسة وتلخيصها.

٣- أسلوب التحليل والاستنتاج المنطقي بهدف تفسير النتائج واستخلاصها، حيث إن الأسلوب الإحصائي وسيلة لمساعدة الباحث في التحليل والاستنتاج، وهو لا يقدم كل شيء للباحث، وإنما يجب الاعتماد على الرأي الشخصي أيضًا في استقراء النتائج .

٤- خلاصة التحليل بالنسبة لكل فرض.

- **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** وتشمل دراسة الإدارات المختصة بأعمال الإسناد، سواء لأعمال المقاولات أو التوريدات بالأجهزة الحكومية العامة والمحلية وشركات المقاولات العامة وشركات مقاولات قطاع الأعمال العام التابعة للشركة القابضة بجمهورية مصر العربية.

- **الحدود الزمنية:** تمتد فترة الدراسة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣.

- **خطة الدراسة:**

تشتمل الدراسة على الأجزاء الآتية:

- الإطار العام للدراسة.
- المبحث الأول: ماهية المشروعات العامة وعقود الـ (B.O.T) (المفهوم - المراحل - التقييم).
- المبحث الثاني: تحليل البيانات وإثبات صحة الفروض.
- النتائج والتوصيات.
- المراجع العلمية.
- قائمة الاستبانة.

*

المبحث الأول

ماهية المشروعات العامة وعقود الـ (B.O.T)

(المفهوم - المراحل - التقييم)

- **يقصد بالمشروع العام**، ذلك المشروع الاقتصادي الذي تملكه الدولة ملكية كاملة أو جزئية غالبة وتديره عن طريق أجهزتها، أو تنشئ له جهازًا مستقلًا لإدارته. فهو عبارة عن مشروع ينشأ بقصد إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع، أو بقصد تقديم خدمة أو مجموعة من الخدمات[1].

- **أسباب إنشاء المشروعات العامة**: هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع الدولة إلى إنشاء المشروعات العامة، أهمها ما يأتي[2]:

١- أسباب تتعلق بعدم إقبال رأس المال الخاص عليها؛ إما لضخامة رؤوس الأموال المطلوبة فيها، مثل مشروعات النقل الجوي والسكك الحديدية، وإما لارتفاع تكاليف تشغيلها ورغبة الحكومات في تقديمها بأسعار اجتماعية في متناول جميع الطبقات، مثل مشروعات المياه والكهرباء.

٢- أسباب تتعلق بالأمن القومي، حيث تمثل بعض الأنشطة خطورة على الأمن القومي للدولة إذا تولاها القطاع الخاص، مثل إنشاء مصانع الأسلحة، حيث تنفرد الكثير من البلاد بإنشاء مصانع الأسلحة رغبة منها في إخفاء أنواع الأسلحة التي تستخدمها قواتها المسلحة وكمياتها، ومدى تقدُّمها.

٣- أسباب تتعلق باجتذاب رأس المال الأجنبي؛ فقد تملك الدولة بعض المشروعات بهدف جذب رأس المال الأجنبي إلى البلاد، كأن تنشئ شركات عامة لمد الطرق وإقامة الكباري في الأماكن النائية وتزويدها بالمرافق العامة من مياه وكهرباء، بهدف إغراء أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية بشراء الأراضي فيها وإقامة المباني السكنية عليها.

- **أشكال المشروعات العامة:** يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال من المشروعات العامة، هي[٣]:

١- **المشروعات المختلطة:** ويقصد بها تلك المشروعات التي تشترك فيها السلطة العامة مع الأفراد في القيام بالإنتاج، ولهذه المشروعات ثلاثة أشكال، وهي: الامتياز، ويقصد به أن تتعهد الدولة بمقتضى عقد التزام، إلى فرد أو شركة، باستغلال مرفق عام خلال مدة معينة.

أما الشكل الثاني فهو المشاطرة، وفيه تقوم الدولة بتقديم رأس المال إلى فرد أو شركة لإدارة المشروع وتقرر له جزءًا من الأرباح التي يحققها المشروع.

أما الشكل الثالث فهو شركات الاقتصاد المختلط، وفي هذا الشكل تساهم الدولة مع فرد أو شركة في رأس المال وإدارة المشروع، وتشارك في الأرباح[٤].

٢- **المشروعات العامة المباشرة:** وفي هذا النوع من المشروعات تقوم الدولة بإنشاء المشروع برأسمال عام، وتتولى وحدها إدارته وتتحمل مخاطره[٥].

٣- **المشروعات العامة المستقلة:** ويقصد بهذا النوع من المشروعات تلك التي تتكون من رأس مال عام ويكون لها شخصية قانونية مستقلة عن الدولة، وعادة ما تخضع هذه المشروعات لأحكام القانون الخاص، ويكون لها ميزانية مستقلة وإدارة متميزة عن مظاهر البيروقراطية الحكومية[٦].

- **تعريف عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T):**

عرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الـ (B.O.T) بأنه: شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما مجموعة المستثمرين، امتياز تنفيذ مشروع معين وتشغيله وإدارته واستغلاله تجاريًا.

وهناك مَن يعرّف الـ (B.O.T) بأنه ذلك النموذج أو الهيكل الذي يتم بمقتضاه استخدام استثمارات القطاع الخاص في تمويل البنية الأساسية للدول، وهي الوظيفة

التي كانت تقع على عاتق القطاع العام تاريخيًا والذي يكون فيه تمويل المشروعات هو حجر الزاوية بالنسبة لنظام الـ (B.O.T)، حيث يعتمد المقرضون على أصول المشروع نفسه وتدفقاته النقدية كضمان لهم لكي يستردوا أموالهم مرة أخرى[٧].

وأخيرًا هناك تعريف تتبناه هذه الدراسة، ويرى أن نظام الـ (B.O.T): هو عقد تقوم بمقتضاه الدولة بمنح أحد الأشخاص - غالبًا ما يكون شخصًا معنويًا لضخامة المشروع - حق القيام بإنشاء أو تطوير أو تحديث أحد المرافق العامة الاقتصادية وتمويله على نفقته الخاصة، على أن يتملك أو يستأجر هذا المرفق ويشغله بنفسه أو عن طريق الغير، مقابل حصوله على عائد تشغيل المرفق طوال مدة العقد، ويلتزم هذا الشخص بإعادة أصول المشروع إلى الدولة أو أي من أشخاصها المعنوية عند نهاية العقد، بالشروط والأوضاع المبيَّنة في عقد الـ (B.O.T) والقرار الصادر بشأنه[٨].

- **مجالات عقود الـ (B.O.T)**: أهم المجالات التي تستخدم الحكومة عقود (B.O.T) فيها هي:

١- **مشروعات البنية الأساسية**: وهي المشروعات المتعلقة بالمرافق العامة الأساسية التي تحقق عائدًا اقتصاديًا ويتعين على الدولة الاضطلاع بها، ولكن نظرًا لعدم قدرة الحكومة على تمويلها، فإنها تعهد بها إلى القطاع الخاص، نظير تحقيق عائد معقول، ومن أمثلة هذه المشروعات: مشروعات الطرق والكباري، المطارات، محطات القوى الكهربائية، السكك الحديدية، ومشروعات تنقية المياه وشبكات الاتصالات.

٢- **المجمعات الصناعية**: تعهد الحكومة إلى القطاع الخاص وإنشاء هذه المجمعات بتمويلها وإدارتها عن طريق عقد الامتياز، الذي يحصل القطاع الخاص بموجبه على عائد المشروع خلال فترة زمنية معينة، وتنتقل بعدها الملكية إلى الحكومة. ومن أمثلة هذه المجمعات: مصانع الكيماويات والورق والألومنيوم.

٣- **تنمية الأراضي المملوكة للدولة واستغلالها:** يُشبع إنشاء هذه المشروعات بطريقة (B.O.T) حاجةً عامةً للمواطنين، ويساعد في تنظيم العائد من استغلال أملاك الدولة الخاصة، ومن أمثلة هذه المشروعات: استصلاح الأراضي البور أو الصحراوية، وإقامة مشروعات الري وغيرها[٩].

- **خصائص مشروعات الـ (B.O.T):** تتميز عقود الـ (B.O.T) بمجموعة من الخصائص، هي:

١- أنها مشروعات بنية تحتية، اعتادت الحكومة إقامتها بصورة منفردة في الماضي، ونظرًا لارتفاع تكلفتها، لجأت إلى هذا الشكل من العقود.

٢- تقوم الحكومة بمنح امتياز لشركة قطاع خاص، كي تتولى عملية وإنشاء المشروع وتمويله وتشغيله لفترة معينة، تتقاضى الشركة مقابلًا للخدمة التي تقدمها للجمهور خلال هذه الفترة.

٣- ثبوت حق الجهة الإدارية (الحكومة) في الإشراف والرقابة طوال مرحلتي التشييد والاستغلال.

٤- ملكية المرفق تظل ثابتة للجهة الإدارية المتعاقدة خلال مدة التعاقد.

٥- تقوم شركة القطاع الخاص بنقل ملكية المشروع أو تحويلها إلى حكومة الدولة المضيفة في نهاية فترة الامتياز، ويتعين أن تكون فترة الامتياز من الطول بحيث تكفي لاسترداد رأس المال المستثمر في المشروع، وتحقيق عائد معقول لشركة القطاع الخاص.

٦- تنوع المخاطر التي تتعرض لها هذه المشروعات وتعددها، حيث تختلف القروض المقدمة لها من قروض طويلة، متوسطة، وقصيرة الأجل، وأيضًا الفوائد على القروض بفائدة ثابتة أو متغيرة[١٠].

- **أشكال عقود الـ (B.O.T)**: إذا كانت عقود التشييد والاستغلال والتسليم (B.O.T)، هي الصورة الأكثر انتشارًا في الدول المختلفة، إلا أنها ليست الوحيدة في هذا الصدد، حيث أفرز الواقع العملي عدة مشتقات أو صور أخرىٰ لهذه العقود، والعامل الأساس الذي يفرق بين تلك المشتقات هو مقدار الحقوق التي تتمتع بها شركة المشروع ومدىٰ السلطات التي تملكها خلال فترة الاستغلال، وتعرض الدراسة الجدول التالي الذي يوضح أهم صور عقود الـ (B.O.T) ومشتقاتها[١١].

جدول رقم (٣)

أشكال مشروعات الـ (B.O.T)

م	الاسم	الاختصار
١	البناء والتشغيل ونقل الملكية	B.O.T
٢	البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية	B.O.O.T
٣	البناء ونقل الملكية والتشغيل	B.T.O
٤	البناء والتأجير والاستغلال والتسليم	B.L.T
٥	البناء والاستئجار والاستغلال والتسليم	B.R.O.T
٦	البناء والتملك والتشغيل	B.O.O
٧	البناء والتملك والتأجير والتحويل	B.O.L.T
٨	البناء والتشغيل وتجديد الامتياز	B.O.R
٩	البناء ونقل الملكية والتأجير	B.T.L
١٠	البناء ونقل الملكية	B.T
١١	التصميم والبناء والتشغيل ونقل الملكية	D.B.O.T
١٢	التصميم والترويج والبناء والتأجير والتحويل	D.P.B.L.T
١٣	التصميم والبناء والتمويل والتشغيل	D.B.F.O

م	الاسم	الاختصار
١٤	التحديث والتشغيل ونقل الملكية	R.O.T
١٥	التحديث والتملك والتشغيل ونقل الملكية	M.O.O.T
١٦	التجديد والتملك والتشغيل	R.O.O
١٧	التأجير والتجديد والتشغيل ونقل الملكية	L.R.O.T
١٨	الشراء والبناء والتشغيل	P.B.O
١٩	التحديث والتشغيل ونقل الملكية	R.O.T
٢٠	التحديث والتملك والتشغيل ونقل الملكية	M.O.O.T
٢١	التجديد والتملك والتشغيل	R.O.O
٢٢	التأجير والتجديد والتشغيل ونقل الملكية	L.R.O.T
٢٣	الشراء والبناء والتشغيل	P.B.O

الجدول: من إعداد الباحث.

- **أطراف نظام الـ (B.O.T):**

(أ) **الأطراف الرئيسة:** وتتكون الأطراف الرئيسة من جانبين أساسين، هما:

أولًا- الحكومة: تتمثل الحكومة في هذا الإطار عادة من خلال جهات متعددة ومختلفة، يمكن إجمالها فيما يلي:

١- **الجهة المانحة للترخيص:** وهي الجهة التي يخولها الدستور أو القانون الحق في منح ترخيص أو التزام للقطاع الخاص ببناء مرفق من مرافق البنية الأساسية لفترة معينة أو تطويره أو تمويله. فالجهة المانحة قد تكون السلطة التشريعية وقد تكون السلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص، حسب النظام الدستوري والقانوني المتبع في كل دولة.

٢- **الجهة أو الهيئة العامة الطرف في اتفاق الترخيص**: وهي الجهة التي تقوم بإبرام العقد مع شركة المشروع، وعادة ما تكون هي الهيئة المعنية أصلًا بتنظيم المرفق وتقديم خدمة البنية الأساسية المرتبطة بها.

٣- **جهات حكومية أخرى**: (مشتري الخدمة المنتجة، مورِّد الطاقة، جهة الضمان الحكومي... إلخ)[١٢].

ثانيًا- شركة المشروع: يشير اصطلاح «شركة المشروع» في العمل الدولي إلى الشركة التي تتولى عملية بناء المرفق وتمويله وتشغيله طوال مدة الترخيص، ويأخذ سيناريو تكوين هذه الشركة من الناحية العملية عدة مراحل:

المرحلة الأولى: هي الدخول في اتفاق تعاقدي بين عدة شركات للدخول في عطاء وتقديم عرض مشترك.

المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة في حالة رسوِّ العطاء عليهم، فيتم إبرام اتفاق تفصيلي لتحديد حقوق المساهمين والتزاماتهم في شركة المشروع.

المرحلة الأخيرة: المتمثلة في إنشاء شركة المشروع وتكوينها واكتسابها الشخصية الاعتبارية المستقلة.

وشركة المشروع هي التي تقوم بجميع التعاقدات الضرورية مع الحكومة المضيفة ومقاولي البناء والمورِّدين والقائمين بتشغيل المشروع وصيانته، وكذلك تقوم شركة المشروع بإمداد المشروع بالمعدات والمواد الخاصة وغير ذلك[١٣].

(ب) الأطراف الأخرى: ويمكن تناول الأطراف الأخرى لعقد الـ (B.O.T) في النقاط الآتية:

١- **الممولون**: تتطلب هذه المشروعات توافر أموال كبيرة؛ لكونها تتعلق غالبًا بمشروعات البنية الأساسية، ومن ثم تتعدد جهات تمويل هذه المشروعات،

فقد تكون عن طريق المؤسسات المالية بمختلف مستوياتها، وقد تكون مؤسسات تمويل تجارية، أو مؤسسات تمويل تنموية، أو وكالات للتنمية الوطنية.

٢- **المقاول:** يشير اصطلاح «المقاول» إلى شركة أو مجموعة الشركات التي تسند إليها أعمال التشييد والبناء الخاصة بالمرفق، وينظم العلاقة بين المقاول وربِّ العمل عقدُ المقاولة الأساس وفقًا لما جرى عليه العمل الدولي في إطار مشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص[١٤].

٣- **الموردون:** وهم من تلجأ إليهم شركة المشروع لتوريد بعض الآلات والمعدات والمواد اللازمة للمشروع في مراحل مختلفة.

٤- **الخبراء والاستشاريون:** نظرًا إلى أن مشروعات الـ (B.O.T) تتميز بالتعقيد الشديد وتحتاج إلى كفاءات وخبرات خاصة، لذا قد يلجأ كل من طرفي العقد إلى الخبراء والاستشاريين.

٥- **مؤسسات الضمان والتأمين:** تقوم شركات التأمين بالتغطية التأمينية للمخاطر التي تتعرض لها مشروعات الـ (B.O.T)، ويتنوع هذا التأمين بحسب نوع المخاطر، مثل التأمين ضد الحوادث التي يتعرض لها العمال والمعدات، والتأمين ضد تجاوز التكاليف المتوقعة وغيرها من أنواع التأمينات المختلفة.

٦- **المشغل:** اصطلاح «المشغل» يشير إلى الشركة التي تتولى مسؤولية التشغيل التجاري للمشروع وإدارته وصيانته طوال مدة الترخيص، وعادة ما تكون شركة التشغيل والصيانة إحدى الشركات التابعة إلى شركة المشروع، وفي أحوال أخرى قد يتم اختيار شركة التشغيل والصيانة من خلال إجراءات مناقصة عامة، ويقع على عاتق المشغل في هذه الحالة التزام بحسن تشغيل المشروع وصيانته طوال عملية التشغيل وحتى إتمام نقل المشروع في نهاية عقد الالتزام إلى الجهة الإدارية، كما يجب على جهة الإدارة متابعة المشغّل في عملية الالتزام بتدريبه للعمالة الوطنية خلال مدة التشغيل.

٧- **المستخدمون:** وهم عادة المواطنون المستهدفون بمنتجات المشروع والذين يدفعون عائدات التشغيل ويتلقون الخدمة؛ إما مباشرة من شركة المشروع، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الحكومة.

شكل رقم (١)

شبكة العلاقات بين أطراف مشروعات الـ (B.O.T)

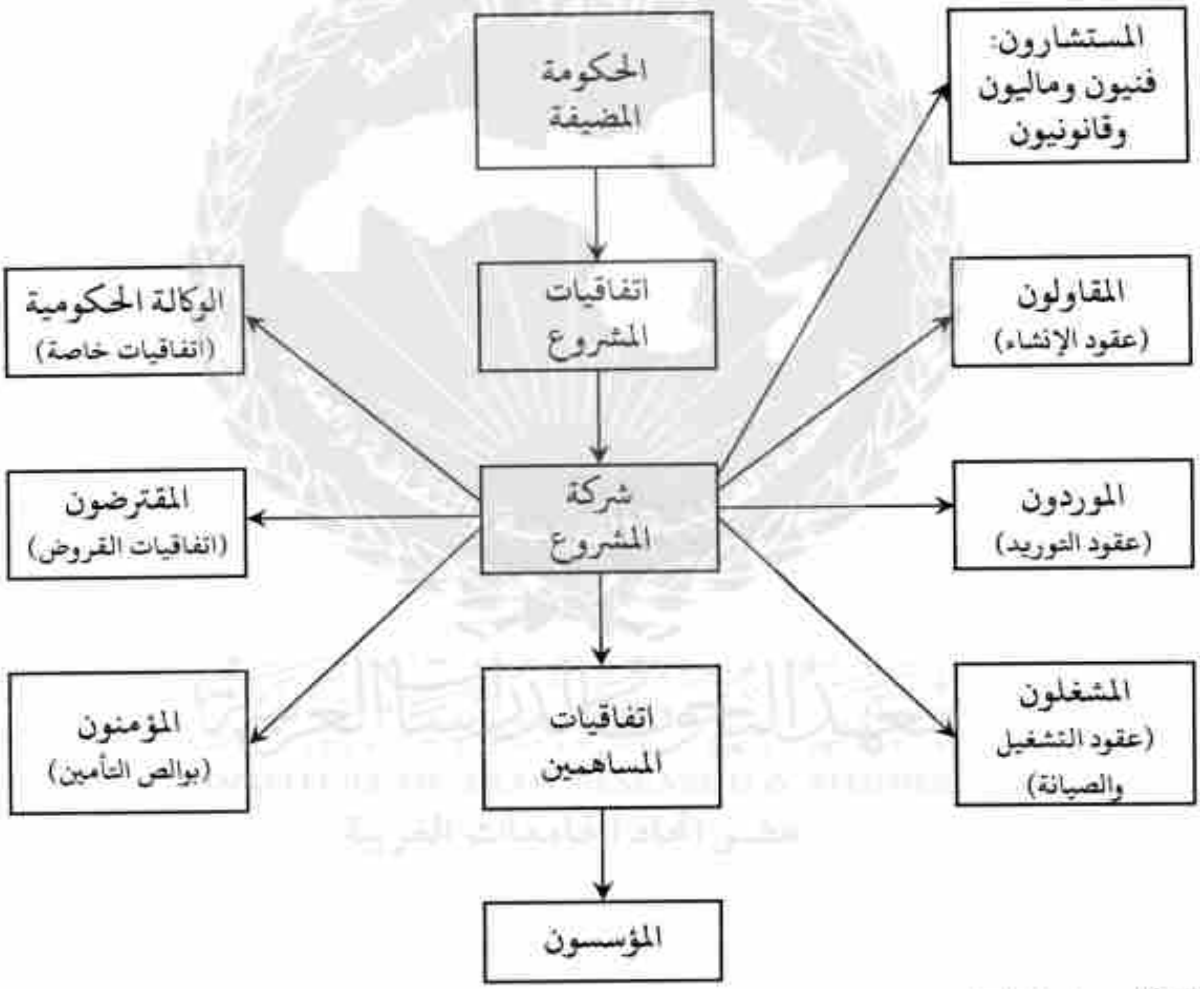

الشكل: من إعداد الباحث.

- مراحل مشروعات الـ (B.O.T):

يمر نظام عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) بسبع مراحل، يمكن أن نعرض لها في النقاط الآتية:

المرحلة الأولى: اختيار المشروع: وفيها يتم تحديد مدى الحاجة إلى إقامة هذا المشروع ودرجة هذه الحاجة، ويقع على عاتق الحكومة أو إحدى المؤسسات التابعة لها تحديد نوعية المشروع المطلوب، خصوصًا إذا كانت هذه المشروعات تمثل بنية أساسية للمجتمع، مثل الطرق والكباري والموانى والمطارات ومحطات توليد الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها[١٥].

المرحلة الثانية: دراسة الجدوى: ويقصد بها مجموعة الأساليب العلمية التي تؤكد مدى صلاحية تنفيذ المشروع محل الدراسة، وتظهر أهمية دراسة الجدوى ومشروعات الـ (B.O.T) عندما نعرف أن هذا العقد عقد تمويلي وتتولى المؤسسات التمويلية تقديم أكثر من ٧٥٪ من حجم التمويل اللازم له، ولذلك لا بد من تقديم دراسة جدوى فاعلة[١٦].

المرحلة الثالثة: إجراءات الطرح والمناقصة: وتشتمل على عدة إجراءات، أهمها تحديد وثائق المناقصة اللازمة مثل شروط إبرام العقد، والمواصفات الفنية، وكذلك إجراء الإعلان عن المناقصة، وتقديم العطاءات، واختيار العطاء الفائز. وتوضح هذه المرحلة الإجراءات المتبعة في اختيار العطاء الفائز بها من استلام العروض النهائية حتى الإعلان عن صاحب العطاء الفائز في الجدول الآتي:

جدول رقم (٤)

إجراءات اختيار العطاء الفائز

الإجراء الأول	فتح المظاريف الفنية.
الإجراء الثاني	تقييم العروض الفنية.
الإجراء الثالث	إجراء الحوار التنافسي.
الإجراء الرابع	الإعلان عن نتائج التقييم للعروض الفنية.
الإجراء الخامس	فتح المظاريف المالية.
الإجراء السادس	تقييم العروض المالية والانتهاء من النماذج المالية المقارنة.
الإجراء السابع	مراجعة النموذج المالي للمقارنة المقدم من الوزارات المختصة من قبل الوحدة المركزية للشراكة.
الإجراء الثامن	الاختيار والإعلان عن صاحب العطاء الفائز.

المرحلة الرابعة: بانتهاء المراحل السابقة بنجاح، يتم دعوة المستثمر أو الشركة التي رسا عليها العطاء ونجحت معها المفاوضات إلى توقيع الاتفاقية النهائية بشأن المشروع المزمع القيام به.

المرحلة الخامسة: تنفيذ المشروع: وتنقسم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية: الأولى مرحلة التقسيم، وفيها يتم الاتفاق بين الجهة الإدارية والمستثمر الفائز (شركة المشروع) على التصميمات والمخططات المتعلقة بالمشروع. أما الثانية، فتتمثل في مرحلة تهيئة الموقع لإقامة المشروع، ومن خلالها تلتزم الدولة بأن تضمن عدم وجود أية منازعات أو مشاكل متعلقة بموقع المشروع ويمكن أن تؤدي إلى تأخيره. أما الثالثة فهي مرحلة التشييد، وفيها يلتزم المستثمر الفائز (شركة المشروع) بإقامة المشروع استنادًا على أدق التفاصيل التي تم الاتفاق عليها مع الجهة الإدارية[١٧].

المرحلة السادسة: تشغيل المشروع وصيانته: تبدأ عملية التشغيل بعد الانتهاء من إقامة المشروع، وقد تتم من خلال المستثمر نفسه (شركة المشروع) أو من خلال التعاقد مع الشركة المشغلة، كما تلتزم شركة المشروع بعمل صيانة مستمرة ودورية تكفل إعادة تسليم المشروع بصورة جيدة إلى الدولة[١٨].

المرحلة السابعة: نقل ملكية المشروع: بعد أن تنتهي فترة الامتياز ينتقل المشروع إلى الدولة بجميع أصوله، سواء كانت عقارية أو منقولة، وهذه العملية هي العملية النهائية في عقد مشروع الـ (B.O.T)، ويجوز للحكومة متى رأت فائدة للصالح العام في ذلك، أن تمنح شركة المشروع الحق في الاستمرارية في إدارة المشروع وتشغيله، شريطة أن يتم ذلك بعقد جديد منفصل غير العقد المتفق عليه في البداية[١٩].

- **تقييم نظام الـ (B.O.T) (المزايا والعيوب):**

يمكن للدراسة أن تعرض لتقييم نظام الـ (B.O.T) من خلال تحليل مزايا هذا النظام على الحكومة والمستثمر وكذلك عيوبه، من خلال التحليل الآتي:

(أ) مزايا نظام الـ (B.O.T):

- **مزايا نظام الـ (B.O.T) بالنسبة للحكومة المانحة للامتياز[٢٠]:**

١- معالجة قصور التمويل الحكومي، مما يسمح بمواصلة حركة التنمية وبناء المرافق الاقتصادية الجديدة التي يحتاج إليها المجتمع، مثل الطرق والكباري ومحطات الكهرباء وغيرها.

٢- يلعب تمويل مشروعات البنية الأساسية عن طريق القطاع الخاص دورًا مهمًا في توفير العملة الأجنبية التي تحتاجها الحكومة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض عجز الموازنة الحكومية وتخفيض التضخم.

٣- إن مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الخاصة بالبنية الأساسية هي في حقيقتها صورة من صور الاستثمار المباشر، حيث تؤدي إقامة مثل هذه المرافق في المناطق النائية إلى توسيع الرقعة السكانية، وقد تؤدي إلى خلق قاعدة صناعية.

٤- تساعد إقامة مشروعات الـ (B.O.T) وما تستخدمه من عمالة محلية، إلى نقل التكنولوجيا الحديثة واستيعابها من قبل هذه العمالة.

٥- تساعد إقامة مشروعات الـ (B.O.T) على تحسين أداء القطاع العام بقياس مستوى أداء نسبه إلى مشروعات مماثلة.

- مزايا نظام الـ (B.O.T) بالنسبة للقطاع الخاص (المستثمر):

١- نظام الـ (B.O.T) يمكن أن يقدم للقطاع الخاص فرصًا جديدة للاستثمار تعود عليه بأرباح واضحة ومحددة.

٢- نظام الـ (B.O.T) يعطي القطاع الخاص ميزة مهمة، وهي أن الدولة (الحكومة) المانحة للامتياز تتحمل المخاطر السياسية.

٣- توزيع المخاطر التجارية عن طريق دخول الاتحاد المالي في ترتيبات تعاقدية متعددة (عقود توريد، إنشاءات... إلخ). وهذا يسمح لشركة المشروع بتوزيع المخاطر التجارية على أطراف أخرى[٢١].

(ب) عيوب نظام الـ (B.O.T):

- عيوب نظام الـ (B.O.T) بالنسبة للحكومة مانحة الامتياز:

١- يضم هذا النظام العديد من العلاقات التعاقدية المتشابكة والتي تقتضي تكبد الحكومة تكاليف باهظة لإعداد مستندات التعاقد وتحضيرها، وتدريب ممثليها، وتعيين مستشارين ذوي كفاءة عالية، مما يستنزف أموالًا طائلة[٢٢].

٢- يرى البعض أن السماح للأجانب بتملك مشروعات استراتيجية وفقًا

لنظام الـ (B.O.T) لفترة طويلة نسبيًا يفتح الباب أمام سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاديات النامية من جديد، ومن ثم يؤثر في سياساتها الداخلية والخارجية[٢٣].

٣- قد يؤدي عدم توافر الخبرة الكافية لدى المفاوض المحلي إلى منح مزايا زائدة للطرف الأجنبي، وهو ما يمثل عبئًا إضافيًا كان يمكن تجنبه في حال توافر مثل هذه الخبرة، ويمكن الإشارة إلى بعض التجارب في مجال الزيت الخام والغاز الطبيعي في المنطقة العربية كمثال في هذا المجال[٢٤].

٤- إبرام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية لمدة طويلة قد تصل إلى تسع وتسعين سنة، هو أمر شديد الخطورة، إذ إن عقد يعقد لهذه المدة الطويلة من الزمن يقيد أجيالًا بعدها أجيال، وقد يرتب أوضاعًا سياسية واقتصادية يصعب التعامل معها فيما بعد، ويكفي أن تعطي الدراسة مثالًا تاريخيًا لذلك وهو عقد امتياز قناة السويس[٢٥].

- عيوب نظام الـ (B.O.T) بالنسبة للقطاع الخاص (المستثمر):

١- إن المخاطر التجارية للمشروع والتي يتحملها القطاع الخاص مخاطر متنوعة وعالية التكاليف، خصوصًا في حالة إذا ما ثبت في أثناء تنفيذ المشروع عدم صحة الدراسات الخاصة بجدوى المشروع والخاصة بالتسويق أو التشغيل أو تغير ظروف السوق، خاصة في الأحوال التي لا يوجد فيها دعم حكومي أو التزام من جانب الحكومة بشراء الخدمة[٢٦].

٢- يعد ارتفاع تكاليف المشروع في مرحلة البناء والتشييد، وكذلك ارتفاع نفقات التأمين، أحد عيوب هذه المشروعات، فالتأمين في هذا النوع من أنواع المشروعات ضد الخسائر وضد المخاطر السياسية يؤدي إلى صعوبات وتعقيدات بالغة، وارتفاع شديد في التكاليف[٢٧].

٣- التعقيدات والروتين الحكومي في مراحل المشروع المختلفة، خاصة في المرحلة التي تسبق إبرام العقد النهائي، والتي قد تستغرق مدة زمنية ليست بالقصيرة قد تصل في بعض الأحيان إلى عدة سنوات، وكذلك في مرحلة التشييد والإنشاء، وتعرض الدراسة مشروع إنشاء محطة الضابعة للطاقة النووية في مصر كمثال لهذه التعقيدات[٢٨].

*

المبحث الثاني

تحليل البيانات وإثبات صحة الفروض

صممت الدراسة الميدانية من أجل التعرف على أثر نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) على أعمال المقاولات في مصر، بغرض التحقق من صحة الفرضين الأساسيين للدراسة، ولإثبات مدى صحة هذين الفرضين قام الباحث بتقسيم الفرض الواحد إلى متغيرين، لكل متغير منهما مجموعة من الأسئلة الخاصة به في قائمة الاستقصاء الخاصة بالمسؤولين في شركات المقاولات (المنفذة للمشروع) والمسؤولين في الجهات الحكومية مالكة المشروع، وبالتالي فإن:

- **الفرض الأول:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المشروعات العامة من خلال نظام الـ (B.O.T) وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وقد تم تقسيمه إلى متغيرين كالتالي:

- تمويل المشروعات العامة من خلال نظام الـ (B.O.T).
- تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

- **الفرض الثاني:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توعية الرأي العام

ومدىٰ قبول شراكة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام الـ (B.O.T)، وقد تم تقسيمه إلىٰ متغيرين كالتالي:

- توعية الرأي العام.
- مدىٰ قبول شراكة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام الـ (B.O.T).

أولًا- تحليل بيانات الفرض الأول للدراسة:

(أ) المتغير الأول: تمويل المشروعات من خلال نظام الـ (B.O.T).

جدول رقم (٥)

نتائج الاستجابة الخاصة بالمتغير الأول للفرض الأول

(علىٰ مستوىٰ المسؤولين في شركات المقاولات)

١- هل ترىٰ أن تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) سيحقق الآتي:

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
عدم تحميل موازنة الدولة أعباء مالية	٥٤	٦٠,٠	–	–	٢٢	٢٤,٤	–	–	١٤	١٥,٦
تقليل الإنفاق العام والاقتراض الحكومي	٥٣	٥٨,٩	–	–	٢٧	٣٠,٠	–	–	١٠	١١,١
تحسين أداء سوق المال بطرح السندات مثلًا	٣٧	٤١,١	–	–	٣٣	٣٦,٧	–	–	٢٠	٢٢,٢
مشاركة من الحكومة المضيفة في التمويل	٢٢	٢٤,٤	–	–	٤٢	٤٦,٧	–	–	٢٦	٢٨,٩
مساندة مؤسسات التمويل للمستثمر	٣٤	٣٧,٨	–	–	٤٢	٤٦,٧	–	–	١٤	١٥,٦

- **تحليل الجدول السابق**: جاءت آراء المسؤولين في شركات المقاولات عن تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) كالتالي: موافق بشدة بنسبة (٦٠,٠٪ + ٥٨,٩٪ + ٤١,١٪ + ٢٤,٤٪ + ٣٧,٨٪)/٥ = ٤٤,٤٤٪، وغير الموافق على الإطلاق بنسبة (١٥,٦٪ + ١١,١٪ + ٢٢,٢٪ + ٢٨,٩٪ + ١٥,٦٪)/٥ = ١٨,٦٨٪. ويتضح من هذه النسب أن غالبية أفراد العينة يؤيدون الأخذ بنظام الـ (B.O.T)، إذ إنه يحقق العديد من المزايا التي تؤدي في مجملها إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات العامة.

(ب) المتغير الثاني: تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٦)

نتائج الاستجابة الخاصة بالمتغير الأول للفرض الأول
(على مستوى المسؤولين في الجهات الحكومية)

١- هل ترى أن تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) سيحقق الآتي:										
العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
عدم تحميل موازنة الدولة أعباء مالية	٤٠	٨٠,٠	٣	٦,٠	٦	١٢,٠	١	٢,٠	–	–
تقليل الإنفاق العام والاقتراض الحكومي	٣٤	٦٨,٠	٣	٦,٠	٨	١٦,٠	٢	٤,٠	٣	٦,٠
تحسين أداء سوق المال بطرح السندات مثلًا	٢٧	٥٤,٠	٢	٤,٠	١٥	٣٠,٠	٣	٦,٠	٣	٦,٠
مشاركة من الحكومة المضيفة في التمويل	١٩	٣٨,٠	٢	٤,٠	١٥	٣٠,٠	٤	٨,٠	١٠	٢٠,٠
مساندة مؤسسات التمويل للمستثمر	٢٦	٥٢,٠	٢	٤,٠	١١	٢٢,٠	٥	١٠,٠	٦	١٢,٠

- **تحليل الجدول السابق:** جاءت آراء المسؤولين في الجهات الحكومية عن تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T)، كالتالي:

- متوسط موافق بشدة (٨٠,٠٪ + ٥٤,٠٪ + ٣٨,٠٪ + ٥٢,٠٪)/٥ = ٥٨,٤٠٪.
- متوسط موافق بنسبة (٦,٠٪ + ٦,٠٪ + ٤,٠٪ + ٤,٠ + ٤,٠)/٥ = ٤,٨٠٪.
- إجمالي الموافقات = ٦٣,٢٠٪.
- متوسط غير الموافق على الإطلاق بنسبة (٠٪ + ٦,٠٪ + ٦,٠٪ + ٢٠,٠٪ + ١٢,٠٪)/٥ = ١٢٪.
- متوسط غير الموافق بنسبة (٢,٠٪ + ٤,٠٪ + ٦,٠ + ٨,٠٪ + ١٠,٠٪)/٥ = ٦,٨٠٪.
- إجمالي الرفض = ١٨,٨٠٪.

ويتضح من النسب السابقة توافق عينة المسؤولين في شركات المقاولات مع مسؤولي الجهات الحكومية في أن هذا النوع من التعاقد يؤدي إلى توفير التمويل اللازم.

جدول رقم (٧)

نتائج الاستجابة الخاصة بالمتغير الثاني للفرض الأول

(على مستوى المسؤولين في شركات المقاولات)

٢- هل ترى أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) سيحقق المكاسب المادية الآتية:

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
زيادة الدخل القومي	٤١	٤٥,٦	٢٩	٣٢,٢	٩	١٠,٠	١٠	١١,١	١	١,١
زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي	٣٢	٣٥,٦	٣٦	٤٠,٠	١١	١٢,٢	١٠	١١,١	١	١,١

- **تحليل الجدول السابق:** جاءت آراء المسؤولين في شركات المقاولات عن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T)؛ وهل ستحقق المشاركة الكثير من الميزات؟ - كالتالي:

- موافق بشدة (٤٥,٦ + ٣٥,٦)٪ = ٤٠,٦٠٪.
- موافق بنسبة (٣٢,٢ + ٤٠,٠)٪ = ٣٦,١٠٪.
- إجمالي الموافقة = ٧٦,٧٠٪.
- غير موافق على الإطلاق (١,١ + ١,١)٪ = ١,١٠٪.
- غير موافق بنسب (١,١ + ١١,١)٪ = ١١,١٠٪.
- إجمالي الرفض = ١٢,٢٠٪.

جدول رقم (٨)

نتائج الاستجابة الخاصة بالمتغير الثاني للفرض الأول
(على مستوى المسؤولين في الجهات الحكومية)

٢- هل ترى أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) سيحقق المكاسب المادية الآتية:

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
زيادة الدخل القومي	٣٢	٦٤,٠	١٦	٣٢,٠	١	٢,٠	١	٢,٠	-	-
زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي	٢٥	٥٠,٠	٢٤	٤٨,٠	١	٢,٠	-	-	-	-

- **تحليل الجدول السابق**: جاءت آراء المسؤولين في الجهات الحكومية عن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T)؛ وهل ستحقق المشاركة الكثير من الميزات؟ - كالتالي:

- موافق بشدة (٦٤,٠ + ٥٠,٠)٢/ = ٥٧,٠٪.
- موافق بنسبة (٣٢,٠ + ٤٨,٠)٢/ = ٤٠,٠٪.
- إجمالي الموافقة = ٩٧٪.
- غير موافق بنسبة (٢,٠ + ٠)٢/ = ١٪.

- **خلاصة التحليل**: بالنسبة للفرض الأول، وهو تأكيد غالبية أفراد العينة في الاستبيان، سواء المسؤولون في شركات المقاولات أو المسؤولون في الجهات الحكومية، على أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T)، يحقق الميزات الآتية:

- زيادة الدخل القومي.
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

والنتيجة: هي إثبات صحة الفرض الأول من الدراسة القائل بأنه «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المشروعات العامة من خلال نظام الـ (B.O.T) وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة».

ثانيًا- تحليل بيانات الفرض الثاني للدراسة:

(أ) المتغير الأول: توعية الرأي العام.

جدول رقم (٩)

نتائج الاستجابة الخاصة بالمتغير الأول للفرض الثاني

(على مستوى المسؤولين في شركات المقاولات)

٣- هل ترى أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) يتطلب الآتي:

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
توعية الرأي العام	٤٤	٤٨,٩	٤٠	٤٤,٤	٥	٥,٦	١	١,١	–	–
تدريس نظام الـ (B.O.T) في المعاهد والجامعات والأكاديميات العلمية	٣٩	٤٣,٣	٤٤	٤٨,٩	٦	٦,٧	١	١,١	–	–
عقد دورات وندوات تثقيفية	٤٢	٤٦,٧	٤٤	٤٨,٩	٣	٣,٣	١	١,١	–	–
تحليل تجارب الدول العربية والأجنبية لنظام الـ (B.O.T)	٥٠	٥٥,٦	٣٣	٣٦,٧	٥	٥,٦	٢	٢,٢	–	–
تحليل تجارب الدولة في مشروعات مماثلة لتلافي الأخطاء مستقبلًا	٥٤	٦٠,٠	٢٧	٣٠,٠	٨	٨,٩	١	١,١	–	–
أن يكون للمشروع فائدة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية	٥٦	٦٢,٢	٢٩	٣٢,٢	٤	٤,٤	١	١,١	–	–

- **تحليل الجدول السابق:** جاءت آراء المسؤولين في شركات المقاولات عن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T)، بأنها تستلزم متطلبات خاصة، تبدأ بتوعية الرأي العام وتنتهي بأن يكون للمشروع فائدة سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية، وقد جاءت النسب كالتالي:

- متوسط الموافقة بشدة نسبة ٥٢,٧٨٪.
- متوسط الموافقة بنسب ٤٠,١٨٪.
- إجمالي الموافقة = ٩٢,٩٦٪.
- متوسط غير الموافقة = ١,٢٨٪.

ويتضح من النسب السابقة أن غالبية المسؤولين في شركات المقاولات توافق بنسبة تزيد عن ٩٢٪ على أن فاعلية مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات العامة وفقًا للـ(B.O.T) ونجاحها تحتاج إلى توعية الرأي العام.

جدول رقم (١٠)

نتائج الاستجابة الخاصة بالمتغير الأول للفرض الثاني

(على مستوى المسؤولين في الجهات الحكومية)

٣- هل ترى أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) يتطلب الآتي:										
العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
توعية الرأي العام	٣٤	٦٨,٠	١٦	٣٢,٠	–	–	–	–	–	–
تدريس نظام الـ (B.O.T) في المعاهد والجامعات والأكاديميات العلمية	٢٦	٥٢,٠	٢٣	٤٦,٠	١	٢,٠	–	–	–	–

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
عقد دورات وندوات تثقيفية	٢٦	٥٢,٠	٢٢	٤٤,٠	١	٢,٠	١	٢,٠	–	–
تحليل تجارب الدول العربية والأجنبية لنظام الـ (B.O.T)	٢٤	٤٨,٠	٢٤	٤٨,٠	١	٢٠	١	٢,٠	–	–
تحليل تجارب الدولة في مشروعات مماثلة لتلافي الأخطاء مستقبلًا	٣١	٦٢,٠	١٦	٣٢,٠	٣	٦,٠	–	–	–	–
أن يكون للمشروع فائدة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية	٢٦	٥٢,٠	٢١	٤٢,٠	١	٢,٠	٢	٤,٠	–	–

- **تحليل الجدول السابق:** جاءت آراء المسؤولين في الجهات الحكومية عن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام الـ (B.O.T) كالتالي:

- متوسط الموافقة بشدة بنسبة ٥٥,٦٧٪.
- متوسط موافقة بنسبة ٤٠,٦٧٪.
- إجمالي الموافقة = ٩٦,٣٤٪.
- متوسط غير الموافقة = ١,٣٣٪.

ويتضح من هذه النسب توافق المسؤولين في الجهات الحكومية مع مسؤولي الشركات على حتمية نوعية الرأي العام بمشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات العامة.

(ب) **المتغير الثاني**: مدىٰ قبول شراكة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام الـ (B.O.T).

جدول رقم (١١)

نتائج الاستجابة الخاصة بالمتغير الثاني للفرض الثاني

(علىٰ مستوىٰ المسؤولين في شركات المقاولات)

٤- هل ترىٰ أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) يتطلب الآتي:

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق علىٰ الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
مادة تسمح بتنازل شركة المشروع عن الامتياز	٢٧	٣٠,٠	٢٩	٣٢,٢	١٤	١٥,٦	١٣	١٤,٤	٧	٧,٨
مادة تسمح للدولة المضيفة بتعديل في مواصفات التشييد والأجهزة والمعدات	٢٦	٢٨,٩	٣١	٣٤,٤	١٩	٢١,١	١٣	١٤,٤	١	١,١
مادة تسمح بأحقية الحكومة المضيفة بالموافقة علىٰ إبرام عقود الامتياز مع مقاولي الباطن والموردين وخلافه	٢٨	٣١,١	٣٨	٤٢,٢	١٥	١٦,٧	٤	٤,٤	٥	٥,٦
مواد توفر أشكال الضمانات للتنفيذ والتشغيل والصيانة	٤٨	٥٣,٣	٣٥	٣٨,٩	٤	٤,٤	٣	٣,٣	–	–

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
مواد لتحديد آليات إعادة النظر في شروط العقد	٢٦	٢٨,٩	٣٦	٤٠,٠	١٨	٢٠,٠	٧	٧,٨	٣	٣,٣
مواد تعطي الحكومة المضيفة الحق في تشغيل المرفق	٣٣	٣٦,٧	٣٠	٣٣,٣	٢٢	٢٤,٤	٣	٣,٣	٢	٢,٢
مواد تعطي الحكومة المضيفة الحق في إبرام اتفاقيات مع المقرضين بتعيين صاحب امتياز جديد في حالة تقصير الأول	٣٤	٣٧,٨	٣١	٣٤,٤	٢٠	٢٢,٢	٣	٣,٣	٢	٢,٢
مواد بتجديد مدة الامتياز لأسباب خارجة عن إرادة الطرفين	٢٠	٢٢,٢	٣٢	٣٥,٦	٢٣	٢٥,٦	٩	١٠,٠	٦	٦,٧
مادة لإنهاء اتفاقية المشروع في حالة وجود أسباب ضرورية تستدعي ذلك	٣٨	٤٢,٢	٣٢	٣٥,٦	١٥	١٦,٧	٥	٥,٦	–	–
مواد تحدد طريقة حساب التعويض اللازم لكلا الطرفين في حالة إنهاء التعاقد	٣٥	٣٨,٩	٤٧	٥٢,٢	٥	٥,٦	٢	٢,٢	١	١,١
مواد لعمل حساب التضخم	٢٤	٢٦,٧	٥٠	٥٥,٦	١٣	١٤,٤	٣	٣,٣	–	–

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
مادة بإلزام صاحب الامتياز بالاعتماد على المقاولين والموردين والاستشاريين المحليين كلما أمكن ذلك	٥٠	٥٥,٦	٢٠	٢٢,٢	١١	١٢,٢	٩	١٠,٠	–	–
مادة لتحديد جهة التحكيم في المنازعات	٥٧	٦٣,٣	٢٦	٢٨,٩	٥	٥,٦	١	١,١	١	١,١
مادة تسمح لشركة الكونسورتيوم بمقر في الدولة المضيفة	٢٥	٢٧,٨	٢٢	٢٤,٤	٣٥	٣٨,٩	٧	٧,٨	١	١,١
مادة توفر لصاحب الامتياز تعويضًا مناسبًا نتيجة تغير التشريعات أو الشروط	٢٦	٢٨,٩	٣٤	٣٧,٨	٢٣	٢٥,٦	٥	٥,٦	٢	٢,٢
مادة تعطي الحق لصاحب الامتياز في إنهاء الاتفاقية في حالة عدم وفاء السلطة الإدارية بالتزاماتها	٢٩	٣٢,٢	٣٦	٤٠,٠	٢٢	٢٤,٤	٢	٢,٢	١	١,١

- **تحليل الجدول السابق:** جاءت آراء المسؤولين في شركات المقاولات عن أن قانون مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية يتطلب وجود مواد فاعلة، كالتالي:

- متوسط الموافقة بشدة بنسبة ٣٦,٥٣٪.
- متوسط موافق بنسبة ٣٦,٧٣٪.
- إجمالي الموافقة = ٧٣,٢٦٪.
- متوسط غير الموافقة على الإطلاق = ٢,٢٢٪.
- متوسط غير الموافقة بنسبة ٦,١٧٪.
- إجمالي الرفض = ٨,٣٩٪.

يتضح من النسب السابقة أن حوالي ٧٣٪ من إجمالي عينة المسؤولين في شركات المقاولات يرون أن فاعلية مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية يتطلب وجود مواد فاعلة في القانون المنظم لعقود الـ (B.O.T).

جدول رقم (١٢)

نتائج الاستجابة الخاصة بالمتغير الثاني للفرض الثاني
(على مستوى المسؤولين في الجهات الحكومية)

٤- هل ترى أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) يتطلب الآتي:

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
مادة تسمح بتنازل شركة المشروع عن الامتياز	٢١	٤٢,٠	١٧	٣٤,٠	٥	١٠,٠	٢	٤,٠	٥	١٠,٠
مادة تسمح للدولة المضيفة بتعديل في مواصفات التشييد والأجهزة والمعدات	٢٣	٤٦,٠	١٨	٣٦,٠	٤	٨,٠	٤	٨,٠	١	٢,٠

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
مادة تسمح بأحقية الحكومة المضيفة بالموافقة على إبرام عقود الامتياز مع مقاولي الباطن والموردين وخلافه	٢١	٤٢,٠	٢٤	٤٨,٠	٣	٦,٠	٤	٢,٠	١	٢,٠
مواد توفر أشكال الضمانات للتنفيذ والتشغيل والصيانة	٣٠	٦٠,٠	١٩	٣٨,٠	١	٢,٠	–	–	–	–
مواد لتحديد آليات إعادة النظر في شروط العقد	٢١	٤٢,٠	٢١	٤٢,٠	٥	١٠,٠	١	٢,٠	٢	٤,٠
مواد تعطي الحكومة المضيفة الحق في تشغيل المرفق	٢٥	٥٠,٠	٢٠	٤٠,٠	٤	٨,٠	١	٢,٠	–	–
مواد تعطي الحكومة المضيفة الحق في إبرام اتفاقيات مع المقرضين بتعيين صاحب امتياز جديد في حالة تقصير الأول	٢٧	٥٤,٠	٢٠	٤٠,٠	٢	٤,٠	١	٢,٠	–	–
مواد بتجديد مدة الامتياز لأسباب خارجة عن إرادة الطرفين	٢٠	٤٠,٠	١٥	٣٠,٠	٨	١٦,٠	٦	١٢,٠	١	٢,٠

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
مادة لإنهاء اتفاقية المشروع في حالة وجود أسباب ضرورية تستدعي ذلك	٢٣	٤٦,٠	٢٢	٤٤,٠	٤	٨,٠	–	–	١	٢,٠
مواد تحدد طريقة حساب التعويض اللازم لكلا الطرفين في حالة إنهاء التعاقد	٢٢	٤٤,٠	٢٦	٥٢,٠	٢	٤,٠	–	–	–	–
مواد لعمل حساب التضخم	١٩	٣٨,٠	٢٧	٥٤,٠	٣	٦,٠	١	٢,٠	–	–
مادة بإلزام صاحب الامتياز بالاعتماد على المقاولين والموردين والاستشاريين المحليين كلما أمكن ذلك	٢٦	٥٢,٠	١٨	٣٦,٠	٤	٨,٠	٢	٤,٠	–	–
مادة لتحديد جهة التحكيم في المنازعات	٢١	٤٢,٠	٢٣	٤٦,٠	٤	٨,٠	–	–	٢	٤,٠
مادة تسمح لشركة الكونسورتيوم بمقر في الدولة المضيفة	٢٢	٤٤,٠	١٧	٣٤,٠	٦	١٢,٠	٣	٦,٠	٢	٤,٠
مادة توفر لصاحب الامتياز تعويضًا مناسبًا نتيجة تغير التشريعات أو الشروط	١٥	٣٠,٠	٢٤	٤٨,٠	٥	١٠,٠	٣	٦,٠	٣	٦,٠

العبارات	موافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
مادة تعطي الحق لصاحب الامتياز في إنهاء الاتفاقية في حالة عدم وفاء السلطة الإدارية بالتزاماتها	١٦	٣٢,٠	١٩	٣٨,٠	٦	١٢,٠	٦	١٢,٠	٣	٦,٠

- **تحليل الجدول السابق**: جاءت آراء المسؤولين في الجهات الحكومية عن أن قانون مشاركة القطاع الخاص في تمويل البنية الأساسية يتطلب وجود مواد فاعلة، كالتالي:

- متوسط الموافقة بشدة بنسبة ٤٤,٠٠٪.
- متوسط موافق بنسبة ٤١,٢٥٪.
- إجمالي الموافقة = ٨٥,٢٥٪.
- متوسط غير الموافق على الإطلاق بنسبة ٢,٥٠٪.
- متوسط غير الموافق بنسبة ٣,٨٨٪.
- إجمالي الرفض = ٦,٣٨٪.

يتضح أن عينة المسؤولين الحكوميين تتفق مع عينة مسؤولي الشركات على ضرورة وضع مواد فاعلة في قانون تنظيم مشاركة القطاع العام في تمويل المشروعات العامة.

- **خلاصة التحليل** بالنسبة للفرض الثاني، وهو تأكيد غالبية أفراد العينة في الاستبانة، سواء المسؤولون في شركات المقاولات أو المسؤولون في الجهات الحكومية، على أن مشاركة القطاع الخاص من تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال

نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) يتطلب تحقيق أمرين:

- توعية الرأي العام.
- مدىٰ قبول شراكة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية.

والنتيجة: هي ثبات صحة الفرض الثاني من الدراسة والقائل بأنه «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية الرأي العام ومدىٰ قبول شراكة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام الـ (B.O.T)».

*

النتائج والتوصيات:

(أ) النتائج:

تعرض الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها، على المستوىٰ النظري والميداني واختبار الفروض:

- نتائج الدراسة النظرية:

١- توصلت الدراسة إلىٰ وجود اختلاف حول تحديد مفهوم محدد للمشروع العام ونظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلىٰ أن كل جانب يقوم بوضع المفهوم متأثرًا بمواقفه الثقافية والفكرية.

٢- أن هناك توسعًا في المجالات التي تغطيها نظم عقود الـ (B.O.T) في المشروعات العامة، حيث تجاوزت هذه العقود مشروعات البنية الأساسية لتشمل أيضًا مشروعات صناعية واستصلاح الأراضي وغيرها.

٣- أن هناك تزايدًا في الأشكال التي تتخذها عقود الـ (B.O.T)، حيث أفرز الواقع العملي العديد من مشتقات وصور أخرىٰ لهذه العقود.

٤- أن عقود الـ (B.O.T) في المشروعات العامة تتكون من أطراف رئيسة وأطراف أخرىٰ في التعاقد، وتشمل الأطراف الرئيسة (الحكومة وشركة المشروع)، والأطراف الأخرىٰ تتضمن العديد من المشاركين في تنفيذ التعاقد مثل الممول والمقاول والمورد.

٥- أن عقد الـ (B.O.T) يمر في عملية التكوين والتشغيل ونقل الملكية بسبع مراحل أساسية.

٦- أن عقود الـ (B.O.T) تتميز بالعديد من المزايا كما تواجه العديد من التحديات في أثناء عملية التكوين والتشغيل ونقل الملكية.

- نتائج الدراسة الميدانية:

١- توصلت الدراسة إلىٰ أن الآثار السلبية التي تعرَّض لها الرأي العام المصري والناتجة عن السياسات الاقتصادية القائمة علىٰ تطبيق خاطئ لبرامج الخصخصة، تمثلت في تكوين رأي عام معارض لأشكال مشاركة القطاع الخاص كافة في إدارة المشروعات العامة، وهذا ما أظهرته الدراسة الميدانية.

٢- توصلت الدراسة الميدانية إلىٰ أن نظام الـ (B.O.T) يتطلب تكاليف ضخمة لإعداد مستندات التعاقد وتحضيرها، وتعيين مستشارين فنيين وماليين وقانونيين.

٣- هناك اتجاه سياسي متصاعد في مصر يرىٰ أن السماح للأجانب بتملك المشروعات الاستراتيجية لفترة طويلة، يفتح الباب أمام سيطرة رأس المال الأجنبي، ويؤثر في السياسة الداخلية والخارجية.

٤- أن هناك مصلحة مباشرة لمؤسسات التمويل في استمرارية المشروع ونجاحه، نظرًا لأن التدفقات النقدية وعائد تشغيل المرفق هو المصدر الرئيس والضمان الحقيقي لسداد مبلغ القرض وفوائده، لذلك تقدم الدعم اللازم لشركة المشروع في حالة تعرض المشروع للتعثر.

- نتائج اختبار فروض الدراسة:

- بالنسبة للفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المشروعات العامة من خلال نظام الـ (B.O.T) وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وقد أثبت التحليل هذه العلاقة الطردية، فقد اتفق المسؤولون في شركات المقاولات والجهات الحكومية المختصة، على أن تمويل المشروعات العامة من خلال نظام الـ (B.O.T) سوف يؤدي إلى عدم تحميل موازنة الدولة أعباء مالية جديدة ويقلل الإنفاق العام والاقتراض الحكومي ويحسن أداء سوق المال، مما يحقق زيادة في الدخل القومي.

- بالنسبة للفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توعية الرأي العام ومدى قبول شراكة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام الـ (B.O.T)، وقد أثبت التحليل هذه العلاقة الطردية، فقد اتفق المسؤولون في شركات المقاولات والجهات الحكومية المختصة، على أن توعية الرأي العام من خلال وسائل الإعلام، وتدريس نظام الـ (B.O.T) في الجامعات والمعاهد، وعقد الندوات التثقيفية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة درجة قبول شراكة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية.

(ب) التوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي بنيت على النتائج النظرية والتطبيقية للبحث، وقد تم تصنيف هذه التوصيات كما يلي:

- توصيات على مستوى الحكومة:

١- نظرًا لعدم وجود طريقة واحدة وتعدد طرق إسناد المشروعات العامة، لذا توصي الدراسة بأن تقوم الجهة الإدارية المعنية بالإسناد، باختيار أفضل الطرق التي تناسبها وتناسب المشروع المزمع تنفيذه مع تجنب العيوب بقدر المستطاع والتمتع بالشفافية والحياد.

٢- توصي الدراسة بعدم ممانعة استخدام نظام الـ (B.O.T) في حالة عجز الموازنة العامة للدولة عن تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، ولكن في حالة عدم وجود مثل هذا العجز، توصي الدراسة بعدم استخدام مثل هذا النظام.

٣- توصي الدراسة في حالة اتخاذ قرار من جانب الحكومة باستخدام مثل هذا النظام، بأن تكون الأولوية للمستثمر المصري ثم العربي وأخيرًا الأجنبي ولكن في أضيق الحدود وعند الحاجة الشديدة والملحَّة للمشروع.

٤- توصي الدراسة بضرورة توعية الرأي العام المصري بأهمية نظام الـ (B.O.T) ومزاياه، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، والدورات والندوات التثقيفية، وكذلك تكثيف المقررات العلمية الشارحة لهذا النظام في المعاهد والجامعات المصرية.

- **توصيات على مستوى شركات المقاولات المحلية:**

١- توصي الدراسة بأن تبدأ هذه الشركات في عمل استراتيجية جديدة لتنفيذ المشروعات المكلفة بها بأسلوب يسمح لها بالتخلص من مظاهر البيروقراطية الحكومية.

٢- توصي الدراسة بأن تعمل هذه الشركات على إدخال نظم المعلومات الإدارية والإدارة الالكترونية في مجالات دراسات الجدوى المقدمة للمشروعات التي تريد تنفيذها عبر الـ (B.O.T).

٣- توصي الدراسة بفتح قنوات اتصال مع الفئات المؤثرة في الرأي العام المحيط بها، من أجل كسب تأييده عند تنفيذ المشروعات عبر الـ (B.O.T).

٤- توصي الدراسة بإعداد قانون يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة الفاعلة في تنفيذ المشروعات العامة عبر الـ (B.O.T) بطريقة تحقق الفائدة المشتركة لكل من الحكومة والمستثمر الخاص.

*

خاتمة الدراسة:

ظلت المشروعات العامة في مصر تعاني من مظاهر التخلف البيروقراطي كافة، وذلك بسبب تطبيق أنظمة الإدارة الحكومية على هذه المشروعات، وبعد المتغيرات العالمية الكبيرة التي تعرضت لها دول العالم، ومنها مصر، تطلب الأمر حتمية اكتشاف نظام جديد لبناء هذه المشروعات وتشغيلها ونقل ملكيتها، حتى تستطيع تقديم مخرجات (سلع وخدمات) إلى المواطنين بمستوى جيد يجعلهم مقتنعين بما تقدمه هذه المشروعات، وقد أخذت مصر بالعديد من نظم الإدارة لهذه المشروعات، وكان من أهمها نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T)، الذي تناولته الدراسة من حيث المفهوم وطريقة الإنشاء والمراحل التي يمر بها، والتقييم الموضوعي لهذا النظام من حيث المزايا والعيوب، وتطبيق ذلك ميدانيًا على قطاع حيوي ومهم والمتمثل في قطاع المقاولات المصرية، ثم عرضت الدراسة لمجموعة من النتائج التي توصلت إليها، وأخيرًا اقترحت مجموعة من التوصيات يمكن للباحثين البداية من خلالها في تطبيق بحوث جديدة في المستقبل.

*

الهوامش

(١) عطية حسين أفندي، حقل الإدارة العامة (مسألة البناء النظري)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢، ص١٢٣ .

(٢) المرجع السابق، ص١٠١.

(٣) محمد صالح الحناوي، دراسات جدوى المشروع، الأساسيات والمفاهيم، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧، ص١٢.

(٤) حازم الببلاوي، «دور الدولة في الاقتصاد»، مكتبة الأسرة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص٣٥ وما بعدها.

(٥) المرجع السابق، ص٣٨.

(٦) حاتم محمد حافظ شويخ، دور القيادات الإدارية في تكوين صف ثان في الهيئات العامة الخدمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠١٤، ص٥٧-٦٢

(٧) محمد ماجد خلوصي، العقود الهندسية المحلية والدولية، القاهرة، المركز العربي للتحكيم، ٢٠٠٨، ص٣٨.

(٨) مصطفى كامل محمد علي، الشروط والإجراءات السابقة على عمل السلطة المتعاقدة وآثارها على عقود الإدارة، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص١١٢.

(9) Nazih, Yubi, "Etatisme Versus Privatization: The Challenging Economic Role of the State in Nine Arab Countries". In Handoussa, Heba (Ed), Economic Transition in the Middle East Global Challenges and Adjustment Strategies the American University in Cairo Press, 1997, p. 11-13.

(١٠) طه محمد محمد أبو العلا، تقييم دور المشروعات التي طبقت نظام منح دراسة واسترداد الامتيازات (B.O.T) على قطاع الكهرباء في مصر، رسالة زمالة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٨٨ - ٩١.

(١١) طارق بن هلال البورسعيدي، الطبيعة القانونية لعقود الامتياز والاستثمار التي تبرمها الدولة وفقًا لنظام الـ (B.O.T)، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص٨٨-٩٢.

(12) Said, Naggar, Ed., Privatization and Structural Adjustment in Arab Countries. Washington D. C. IMIF, 1989. p. 113 -115.

(١٣) محمد المتولي، مبدأ المساواة أمام المرافق العامة بالتطبيق على توزيع الخدمات الصحية في مصر، رسالة دكتوراه القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٧، ص٩٤ - ٩٦.

(14) Said, Naggar, Op. Cit., P. 85.

وأيضًا راجع: محمود عثمان حجازي، تعبئة الاستثمارات المحلية بنظام عقود الامتياز

(B.O.T)، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ٢٠٠٨ عن استراتيجيات الاستثمار وقضايا التنمية المحلية في مصر، المنعقد عن طريق وزارة التنمية الإدارية ٢٠، ٢١ أبريل ٢٠٠٨م.

(١٥) عادل بن أحمد الشنفان، دور الإدارة بالمشاركة ونتائجها في تحسين الأداء، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلة العربية للإدارة، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٢، ص٩-١٢

(16) Scriven. J. A. Banking Perspecti: on Construction Risks in (B.O.T) Schemes International Construction Law Review, 1994, P 85.

(17) Ibid , P 87.

(١٨) جمال الدين أحمد نصار (محرر)، الشروط العامة والخاصة لعقود الإنشاءات، القاهرة، المركز العربي للتحكيم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص٦٨.

(١٩) المرجع السابق، ص٦٩.

(٢٠) محمد المتولي: خصخصة مشروعات الكهرباء بنظام البناء والتشغيل والتحويل BOT، مجلة البحوث الإدارية، مركز البحوث، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، عدد يناير ٢٠٠١، ص٩.

(21) Eprime, Eshage, Fiscal and Monetary Policies and Problems in Developing Countries. Cambridge University Press, 1985. P.18

(22) Giacomo. Luciani, "The Question of Privatization and the Private Public Symbiosos". A Paper Presented to the Conference on Economic Development in a Global Context. The American University in Cairo, 1990. p. p 17 -22

(23) "Privatization as a Policy for Development". In Handoussa, Heba (Ed.), Economic Transition in the Middle East Global Challenges and Adjustment Strategies. The American University in Cairo Press, 1997. p. 78 -80

(٢٤) عفاف الباز، تقييم الأداء المؤسسي للمنظمات الحكومية المصرية كمدخل للتطوير الإداري، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢، ص٣٥.

(25) Jean Tesche and Saher Tohamy, "Economic Liberalization and Privatization in Hungary and Egypt". Working Paper Series, Working Paper 9410. Cairo, Economic Research Forum, 1994., P. 155.

(26) World Bank, Bureaucrats in Business: The Economics and Politics of Government Ownership, Washington, World Bank Publication, 1995. P 101.

وأيضًا راجع: هدئ الشرقاوي، التصنيع في جمهورية كوريا الجنوبية، الهيكل والاستراتيجية، في محمد السيد سليم (محرر)، النموذج الكوري للتنمية القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦، ص٤٢.

(27) Heba, Handousa, "The Role of the State: The Case of Egypt". Working Paper Series, Working Paper #9404. Cairo, Economic Research Forum (ERF), 1994.

(٢٨) محمد محمد عبد اللطيف، النظم الدستورية للخصخصة، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص٥-١٣.

❋

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
كلية العلوم الإدارية
قسم الإدارة العامة والمحلية

استمارة الاستقصاء

موجهة إلى القيادات والموظفين (تنفيذيين وإداريين وماليين وقانونيين)
في شركات المقاولات والهيئات الحكومية المعنية

السيد الفاضل / .....

تحية طيبة.. وبعد..

يمثل هذا الاستقصاء جزءًا من دراسة يقوم بها الباحث بعنوان «نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) في المشروعات العامة - دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات».

ونظرًا لما تتمتعون به سيادتكم من خبرة في هذا المجال، وحتى يمكن لهذه الدراسة أن تحقق أهدافها، يأمل الباحث من سيادتكم التعرف على رأيكم من خلال استيفاء البيانات التي تتضمنها استمارة الاستقصاء المرفقة، وذلك بوضع علامة (✓) أمام العبارة تحت الدرجة التي تعبر عنها وجهة نظركم. علمًا بأن البيانات كافة التي ستدلون بها يكون لها طابع السرية التامة، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

وشكرًا لحسن تعاونكم معنا،

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،

الباحث

عادل محمد محمد عبد الرحمن

١- هل ترىٰ أن تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) سيحقق الآتي:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١	عدم تحميل موازنة الدولة أعباء مالية					
٢	تقليل الإنفاق العام والاقتراض الحكومي					
٣	تحسين أداء سوق المال بطرح السندات مثلًا					
٤	مشاركة من الحكومة المضيفة في التمويل					
٥	مساندة مؤسسات التمويل للمستثمر					

٢- هل ترىٰ أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) سيحقق المكاسب المادية الآتية:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١	زيادة الدخل القومي					
٢	زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي					

٣- هل ترىٰ أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ (B.O.T) يتطلب الآتي:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١	توعية الرأي العام					
٢	تدريس نظام الـ (B.O.T) في المعاهد والجامعات والأكاديميات العلمية					
٣	عقد دورات وندوات تثقيفية					
٤	تحليل تجارب الدول الأخرىٰ عربية وأجنبية لنظام الـ (B.O.T)					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
٥	تحليل تجارب الدولة في مشروعات مماثلة لتلافي الأخطاء مستقبلًا					
٦	أن يكون للمشروع فائدة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية					

٤- هل ترىٰ أن قانون مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية يتطلب وجود الآتي:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١	مادة تسمح بتنازل شركة المشروع عن الامتياز					
٢	مادة تسمح للدولة المضيفة بتعديل في مواصفات التشييد والأجهزة والمعدات					
٣	مادة بأحقية الحكومة المضيفة بالموافقة على إبرام عقود صاحب الامتياز مع مقاولي الباطن والموردين وخلافه					
٤	مواد توفر أشكال الضمانات للتنفيذ والتشغيل والصيانة					
٥	مواد لتحديد آليات إعادة النظر في شروط العقد					
٦	مواد تعطي الحكومة المضيفة الحق في تشغيل المرفق					
٧	مواد تعطي للحكومة المضيفة الحق في إبرام اتفاقيات مع المقرضين بتعيين صاحب امتياز جديد في حالة تقصير الأول					
٨	مواد بتجديد مدة الامتياز لأسباب خارجة عن إرادة الطرفين					
٩	مادة لإنهاء اتفاقيات المشروع في حالة وجود أسباب ضرورية تستدعي ذلك					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١٠	مواد تحدد طريقة حساب التعويض اللازم لكلا الطرفين في حالة إنهاء التعاقد					
١١	مواد لعمل حساب التضخم					
١٢	مادة بإلزام صاحب الامتياز بالاعتماد على المقاولين والموردين والاستشاريين المحليين كلما أمكن ذلك					
١٣	مادة لتحديد جهة التحكيم في المنازعات					
١٤	مادة تسمح لشركة الكونسورتيوم بمقر في الدولة المضيفة					
١٥	مادة توفر لصاحب الامتياز تعويضًا مناسبًا نتيجة تغير التشريعات أو الشروط					
١٦	مادة تعطي الحق لصاحب الامتياز في إنهاء الاتفاقية في حالة عدم وفاء السلطة الإدارية بالتزاماتها					

● ○ ●

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
نشر أعمال الجامعات العربية

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية